

Distr. General
21 December 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة

نظم الاستجابة للطوارئ البيئية، والوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من
حدتها والإنذار المبكر بها أيضا

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يتشرف المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ٧/٢٣ بشأن تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية ووضع نظم للوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر بشأنها وذلك في أعقاب كارثة تسونامي التي أصابت المحيط الهندي. فكارثة تسونامي التي أصابت المحيط الهندي، والكوارث العديدة الأخرى التي وقعت في عام ٢٠٠٥، مثل زلزال جنوب آسيا، لم تتسبب فقط في خسائر فادحة في الأرواح وفي إحداث دمار هائل، إنما ألحقت الضرر أيضا بالنظم الايكولوجية وشكلت مخاطر أخرى على صحة البشر ومصادر كسب عيشهم. وقد ركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) جهوده لدعم قدرات منظومة الأمم المتحدة على مواجهة الكوارث الطبيعية واستحداث آليات لتوجيه الإنعاش البيئي.

ويوجز التقرير الحالي ما اضطلع به اليونيب من أنشطة رئيسية لتقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من تسونامي. كما يبرز التقرير تلك الجهود التي اشترك في بذلها اليونيب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك من خلال وحدة البيئة المشتركة بينهما للاستجابة للطوارئ البيئية، كما أنه يشير إلى دور اليونيب المتواصل في نظام استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث من أجل تقليص إمكانية الضرر من الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥.

أولاً - الديباجة

١ - تشكل الكوارث الطبيعية كتلك التي تنشأ عن الأنشطة الاهتزازية والأنشطة البركانية تجارب دائمة يخوضها بنو البشر. وترتبط على نحو متزايد مع ذلك، بكوارث "شبه طبيعية" يعتقد أن التأثيرات البشرية تؤدي فيها دوراً يؤدي إلى استفحال الوضع. وقد تنطوي هذه التأثيرات على وقع على مدى كثافة العواصف وحالات الجفاف عن طريق، مثلاً، تزايد حالات التغير المناخي، أو زيادة الأضرار الناجمة عن الحوادث الطبيعية أو شبه الطبيعية من خلال ظاهرات من قبيل ارتفاع مستوى منسوب مياه البحر والإنزلاقات الأرضية التي تستحثها إزالة الغابات أو انكماش مرونة النظم الايكولوجية الآهلة أو الوقائية، والناجمة عن أضرار سابقة أو حتى عن أضرار وقعت في الزمن الغابر. وتتسم مجموعة الأسباب بالتعقيد، بيد أنه يمكن الاستنتاج بأنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل للحد من العرضة للكوارث وبأن العناصر الأساسية في مجال الحد من الكوارث تتمثل في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية واستخدام التكنولوجيا البيئية والحلول الهندسية "الطبيعية" وتحسين إدارة المناطق الساحلية والنظم الايكولوجية الحاسمة الأهمية.

٢ - إن الدور الذي يؤديه اليونيب هو إدراج الإدارة البيئية في الدورة الكاملة لإدارة الكوارث وتوفير الخبرات البيئية لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان التي تحتاج إليها. ومع أن الكثير من أنشطة اليونيب تسهم في جدول أعمال إدارة الكوارث الدولي، فإن الآليات الأساسية التالية تبرز الدرجة التي تم عندها تضمين اليونيب في جدول الأعمال هذا:

- (أ) يشارك اليونيب في آليات الأمم المتحدة للاستجابة عن طريق وحدة البيئة المشتركة اليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تشكل آلية الأمم المتحدة المعنية بتنسيق الاستجابة الدولية للطوارئ البيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية التي تنطوي على تأثيرات كبرى على البيئة؛
- (ب) يندرج عمل اليونيب في تخطيط الإنعاش في أعقاب الكوارث من خلال المنهاج الدولي للإنعاش والفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالإنعاش المبكر؛
- (ج) يشارك اليونيب في تقييمات الأضرار والاحتياجات للمؤسسة المالية الدولية - الأمم المتحدة ويعمل كنقطة اتصال بيئية لفريق قطري للأمم المتحدة أثناء عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار؛
- (د) يحتل اليونيب موقعاً مؤثراً للمشاركة في آليات الإنذار المبكر وفي تعزيز قاعدة المعارف العلمية بشأن التغيرات والمخاطر البيئية؛
- (هـ) ويشارك اليونيب فيما تبذله الأمم المتحدة من جهود من خلال نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وذلك لتعزيز جهود الحد من الكوارث في مجال الإدارة البيئية.

٣ - لقد كانت الأضرار التي أسفرت عن الكوارث الطبيعية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ هي الأكثر كلفة في التاريخ. فقد فقدت مئات الألوف حياتهم وتشرد الملايين. وكان على نظم الاستجابة الوطنية والدولية الإسراع بتلبية احتياجات لم يسبق لها مثيل. وقد وفر اليونيب خبرات بيئية وشارك في عدد من العمليات، وأضحى البعد البيئي العنصر المعترف به بصورة طيبة ومنتزادة من عناصر الاستجابة

والإنعاش. واليونيب مصمم على أن الدروس المستفادة أثناء الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ستسهم في زيادة القدرة على جميع مستويات المجتمع على التنبؤ بالكوارث التي قد تحدث في المستقبل والتأهب لها والاستجابة لها إذا ما دعت الضرورة لذلك.

٤ - وأثناء حلقة عمل مشتركة عقدت في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيب مجدداً تصميمهما على تعزيز قدرة المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المنكوبة بالكوارث الطبيعية والطوارئ البيئية والمعرضة لها، وعلى زيادة تعزيز تعاونها من خلال الوحدة المشتركة. ويدرك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحاجة إلى ضمان الإنعكاس التام للقضايا البيئية في عمليات الاستجابة والإنعاش بشأن الكوارث وسوف يواصل تزويد اليونيب بسبل الحصول على أدوات وآليات الاستجابة للكوارث. وسيستمر اليونيب في توفير الخبرات الفنية في مجال البيئة لمنظومة الأمم المتحدة وللبلدان المنكوبة لضمان أن القضايا البيئية تدرج في خطط الاستجابة للكوارث وإعادة الإنعاش والإعمار في أعقاب الكوارث.

ثانياً - الاستجابة الطارئة لكارثة تسونامي التي ضربت المحيط الهندي

ألف - لمحة عامة عن الندابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥ - مع شروع منظومة الأمم المتحدة في التصدي للآثار الإنسانية الفورية لكارثة تسونامي التي أصابت المحيط الهندي، أعرب الكثير من الشعوب والحكومات المتضررة أيضاً عن الانشغال بشأن الأضرار البيئية المحتملة والمخاطر المصاحبة لها التي قد تلحق بصحة البشر ومصادر رزقهم. وبغية معالجة تلك الشواغل، طلبت حكومات أندونيسيا وملديف وسيشيل وسري لانكا والصومال وتايلند واليمن إلى اليونيب أن يساعد خبراءها الوطنيين في استجلاء الأبعاد البيئية للكارثة. وأنشأ اليونيب، لتلبية هذه الطلبات، فرقة عمل معنية بكارثة تسونامي الآسيوية ودفع بما يقرب من ٣٠ خبيراً بيئياً إلى البلدان المتضررة. وأسندت إلى الخبراء مهمة مساعدة السلطات البيئية في تلك البلدان على تقييم الأضرار وكذلك تقييم الحاجات من إعادة الإعمار. وعملت فرقة العمل على أساس الحوار عن كتب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وكانت وحدة البيئة المشتركة بين اليونيب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جزءاً من فرقة العمل المعنية بكارثة تسونامي الآسيوية كما تلقت الدعم من مجموعات دولية غير حكومية مثل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للطبيعة. وساهم أصحاب المصلحة على كفاءة إتساق الاستجابة البيئية وتقاسم المعلومات عن الآثار البيئية بشكل كفؤ.

٦ - وواصل اليونيب، بناء على ما طالبت به البلدان المتضررة، تقديم الخبرة اللازمة للقيام بالتقييمات البيئية وتعزيز قدرات السلطات البيئية، ونهض بالحلول البيئية السليمة، ووفر أدوات الإدارة من أجل دمج الاعتبارات البيئية المتكاملة في خطط الإنعاش وإعادة الإعمار. كما قدم اليونيب، في أعقاب مرحلة التقييم، دعماً لأنشطة إعادة التأهيل والإنعاش في أندونيسيا وملديف وسري لانكا وتايلند.

٧ - وتلقت الاستجابة البيئية لليونيب الدعم السخي من قبل حكومات كل من الصين وفنلندا والنرويج وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة كما خصّص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساندة لا بأس بها للأنشطة البيئية الخاصة باليونيب.

٨ - ركز اليونيب على أربعة مجالات نشاط رئيسية من المجالات التي وردت فيما تقدم:

(أ) تقديم المساعدة التقنية: تم وضع خبراء اليونيب تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة والوزارات الوطنية المسؤولة عن البيئة حتى تتمكن من تقديم المساعدة التقنية بشأن التصدي للأخطار البيئية المباشرة على صحة البشر، ولا سيما تلك الناجمة عن النفايات. واشتملت الأنشطة الرئيسية على التقييم والتدريب والبرمجة والتخطيط لتدابير الاستجابة البيئية ذات الأولوية؛

(ب) تحديد الآثار والمخاطر البيئية: قام خبراء اليونيب، بدعم الزملاء الوطنيين في إجراء تقييمات سريعة للآثار البيئية وغالباً بالاشتراك مع وحدة البيئة المشتركة بين اليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث وتنسيقها، وبالإقتران مع تقييمات الاحتياجات التي أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها. وفي أعقاب التقرير الأولي المعنون "بعد تسونامي: تقييم بيئي سريع" الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم القيام بعمليات تقييم بشكل أكبر من التفصيل في أندونيسيا وملديف وسيشيل وسري لانكا. كما أجريت دراسة مكتبية عن الحالة البيئية في الصومال؛

(ج) تشجيع استعادة الوضع البيئي والإدارة البيئية: أيد اليونيب الإجراءات البيئية وقام بتوزيع معلومات عن الاحتياجات البيئية وقدم الدعم لأنشطة الحد من المخاطر مثل عمليات التنقية من النفايات الخطرة، وقدم المساعدة في وضع خطط الإنعاش البيئي الوطنية، واستحداث أدوات بشأن إدراج الاعتبارات البيئية المتكاملة في تخطيط وتنفيذ جهود إعادة الإعمار؛

(د) تعبئة الموارد من أجل الإنعاش البيئي: عمل اليونيب على ضمان أن الاحتياجات البيئية مندرجة في عملية النداء السريع للأمم المتحدة، وذلك أولاً لضمان أن الاحتياجات لمشاريع التقييم البيئي العاجل والحد من المخاطر قد تم إدراكها في النداء الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومن ثم أنه تم تضمين قدر أكبر بشكل ملحوظ من المدخلات في النداء الذي تمت مراجعته في شباط/فبراير. وجرت اجتماعات تنسيق بيئي محددة في أندونيسيا والملديف وسري لانكا للإسهام في حشد الموارد للقطاع البيئي وكذلك للنهوض بمستوى التنسيق. ومن خلال مشاركته في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وآليات تنسيق أخرى. ساهم اليونيب في تعبئة الموارد من أجل تقديم المساعدة البيئية.

باء - أنشطة إقليمية

٩ - استضافت المنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، اجتماعاً بشأن إدارة إعادة تأهيل المنطقة الساحلية للمنطقة المنكوبة بكارثة تسونامي وذلك في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٥، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بكارثة تسونامي الآسيوية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لليونيب. وأتاح ذلك المجال لمناقشة المبادئ الرئيسية لإعادة إعمار وتأهيل

السواحل ضمن الإطار الأوسع للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يتم توفير المكان لتبادل المعارف بشأن أدوات وآليات السياسات ذات الصلة الرامية إلى الحد من تأثيرات الكوارث المرتقبة المحتملة. واعتمد المشاركون ١٢ من المبادئ الموجهة لعمليات سليمة بيئياً لإعادة تأهيل وإعمار المناطق الساحلية (وتعرف أيضاً بمبادئ القاهرة). وعلى سبيل المتابعة لاجتماع القاهرة، عمل المكتب التنسيقي لبرنامج العمل العالمي على حشد الموارد دعماً للحوارات على المستوى الوطني في سيشيل وسري لانكا وتايلند.

١٠ - كان اليونيب، بوصفه عضواً مؤسساً للفريق العامل التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث المعني بهذا الموضوع، منخرطاً عن كثب في تدعيم نظم الإنذار المبكر. وقد عمل اليونيب، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٧/٢٣، على تعزيز ارتباطه بالعملية التي تتصدرها اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو من أجل استحداث نظام للإنذار المبكر متعدد المخاطر من أجل المحيط الهندي، ومن خلال النداء العاجل بشأن تعزيز نظم الإنذار المبكر في البلدان المتأثرة بكارثة تسونامي، الذي أطلق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يقوم اليونيب بمساعدة الحكومات الوطنية في بناء قدرة سلطات البيئة لديها المعنية بالإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث.

١١ - غمرت تسونامي، نظم إدارة النفايات القائمة وأدت إلى نشوء مشكلة نفايات ضخمة. وعرض اليونيب مساعدات بيئية على السلطات الوطنية وعلى وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعلاج قضية النفايات. كما قام اليونيب، بتيسير وتوفير الدعم من أجل وضع استراتيجية ومواد إرشادية بشأن إدارة النفايات. وقام اليونيب، بتنظيم اجتماع تقني، عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٥، بشأن إدارة الأنقاض والنفايات مما ساهم في خطة الأمم المتحدة لإدارة النفايات فيما بعد كارثة تسونامي، ومن ثم شكلت الأساس لأنشطة بناء القدرات وحلقات العمل التي أجراها اليونيب في البلدان المنكوبة بكارثة تسونامي.

١٢ - وكان اليونيب يقدم أعمال المساعدة في أندونيسيا والمليديف وسري لانكا بشأن بناء قدرات السلطات البيئية لتوجيه عملية إعادة الإعمار ورصد الوضع البيئي. كما يعمل اليونيب مع تلك البلدان بشأن فرز التأثيرات البيئية الناجمة عن أنشطة إعادة الإعمار وفي إجراء تقييمات بيئية استراتيجية لخطط وبرامج مقترحة.

جيم - تدابير استخدمت في بلدان منكوبة

١ - أندونيسيا

١٣ - في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أوفدت الوحدة المشتركة لليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خبيراً للتقييم البيئي كجزء من فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث في أندونيسيا. وتم إجراء تقييم بيئي سريع للمشكلات البيئية الحادة ذات الأهمية المباشرة والفورية لحياة البشر ورفاههم. ووزع التقرير على نطاق واسع على حكومة أندونيسيا واجتمع المانح وغيرهم من أصحاب المصلحة. واستخدمت نتائج التقرير كمدخلات في أنشطة تقييم بيئية لاحقة.

١٤ - تعاون اليونيب عن كثب مع الفريق القطري للأمم المتحدة لكفالة إدراج أنشطة تقييم بيئية في النداء العاجل الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما كان اليونيب حلقة الوصل للقطاع البيئي

في عملية تقييم الحاجات التي يتولاها البنك الدولي والتي جرت في ذلك الشهر. ومنذ ذلك الحين أخذ اليونيب يقدم الدعم إلى وزارة الدولة للبيئة لوضع استراتيجية وخطة لإنشاء مركز للتقييم البيئي والتخفيف من حدة الآثار البيئية. وشارك اليونيب برعاية مؤتمر آتشيه الخضراء الذي عقد في باندا آتشيه في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتم تسجيل ٦٧٢ مشاركاً في المؤتمر حضروا جلسات عامة وحلقات عمل على هامشه وروجوا لإدراج مجموعة متنوعة من الممارسات البيئية السليمة في جهود إعادة الإعمار المتعلقة بتسونامي، بما في ذلك القضايا الشاملة المتمثلة في المشاركة والشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين. وأطلقت مبادرة إقليمية لإنشاء مساكن وقرى سليمة من الناحية البيئية عن طريق المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع لليونيب، فيما عقدت حلقة إقليمية في بانكوك في آذار/مارس ٢٠٠٥، وحلقة عمل لأعمال المتابعة في جاكرتا في أيار/مايو لتطبيق المبادئ التوجيهية العريضة ضمن الإطار الأندونيسي.

١٥ - وقام اليونيب بتزويد السلطات البيئية وسلطات التخطيط بدعم تقني بشأن الفرز البيئي لخطط إعادة الإعمار. وكان الغرض من ذلك كفالة أن تعمل جميع الخطط والأنشطة على إدماج الشواغل البيئية وتدنية الآثار البيئية. وفي هذا الخصوص، تم توظيف خبيرين للمساعدة في الفرز البيئي لمشاريع ما بعد تسونامي، على نحو ما طلبه مكتب المشاريع الوطنية. وفي ربيع عام ٢٠٠٥ أعد اليونيب خطة الأمم المتحدة لإدارة النفايات في أعقاب كارثة تسونامي التي تم تدشينها أثناء حلقة عمل في باندا آتشيه في ٢٩ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وحضر حلقة العمل التي استغرقت يومين ما مجموعه ١٠٦ من المشاركين وبالتالي تم إنشاء منتدى تسونامي لإدارة النفايات الذي يواصل اجتماعاته على أساس أسبوعي.

١٦ - أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلسلة من حلقات العمل عن نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وكذلك عن التقييمات الميدانية ووضع دراسات الحالة للموظفين البيئيين في المقاطعات. وتم توفير أجهزة الكمبيوتر وأجهزة تصوير رقمية ونظم تحديد المواقع العالمية. ووجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن المواد التي تحتوي على الإسبست في الأنقاض هي قضية من القضايا المتعلقة بأنشطة إدارة الأنقاض وأنشطة إعادة الإعمار ويقوم بإجراء أكثر تفصيلاً للوضع البيئي في المناطق المتضررة.

١٧ - ويقدم اليونيب الدعم لاستعادة النظم الايكولوجية في آتشيه من خلال زرع أحراج المنغروف في مقاطعة آتشيه بيسار ويساعد في مبادرات المساكن السليمة من الناحية البيئية وفي التوجيهات البيئية بشأن الإعمار كما عين متخصصاً بيئياً لدى مكتب منسق الإنعاش للأمم المتحدة في آتشيه لضمان أن القضايا البيئية تدرج بصورة جيدة في عمليات الإنعاش الكاملة. ويساعد اليونيب أيضاً وزارة البيئة في إعادة إنشاء مكاتبها في آتشيه وإعادة البدء بمهامها المتعلقة بالرصد والتخطيط البيئيين.

٢ - ملديف

١٨ - تم إرسال موظف من وحدة البيئة المشتركة بين اليونيب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق لشؤون الإنسانية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ للانضمام إلى فرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث

والتنسيق في ملديف. واستكملت الفرقة تقييماً بيئياً سريعاً للمشاكل البيئية الحادة ذات الأهمية الفورية والمباشرة لحياة البشر رفاههم. وعمم التقرير على نطاق واسع على حكومة ملديف والمجتمع المانح والأطراف المهتمة الأخرى. واستخدمت نتائج التقييم البيئي السريع كمدخلات في أنشطة التقييم البيئي الوطنية. وتعاون اليونيب عن كذب أيضاً مع فرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة إدماج أنشطة التقييم البيئي وإدارة نفايات الطوارئ في النداء العاجل الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٩ - وقدم اليونيب دعماً تقنياً وتدريباً داخل البلاد بشأن التعامل مع قضايا إدارة نفايات الطوارئ، وتولى اليونيب الصدارة بالنيابة عن القطاع البيئي في عملية تقييم الحاجات المشتركة بين الوكالات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما تعاون اليونيب عن كذب مع وزارة البيئة والطاقة والمياه للاضطلاع بتقييم بيئي تفصيلي للآثار البيئية لتسونامي والدروس المستفادة منها. وقد أصدر التقرير النهائي للتقييم البيئي لما بعد تسونامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، نظم اليونيب حلقة عمل عن إدارة النفايات في ماله في أيار/مايو ٢٠٠٥. وحضر ما مجموعه ٣٠ مشتركاً حلقة العمل بما في ذلك وزير البيئة والطاقة والمياه بالإناية، والممثل المقيم للأمم المتحدة، وممثلين عن وزارة البيئة والطاقة والمياه ووزاري الصحة والسياحة، ومصصلحة الأمن الوطني، ووكالات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، والجهات المانحة. كما قام اليونيب بمساعدة حكومة ملديف في تنظيف ٨٩ جزيرة من النفايات الخطرة. ويقدم اليونيب دعمه أيضاً إلى مبادرة الجزر المستدامة وآلية تنسيق تجمع ما بين الفعاليات الرئيسية للقيام بأنشطة متصلة بتسونامي.

٣ - سيشيل

٢٠ - أخرجت بعثة تقصي حقائق تابعة لليونيب، تتألف من خبراء من اليونيب والاتحاد العالمي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ووزارة المياه والنقل في هولندا، تقييماً سريعاً للآثار البيئية لتسونامي وللحاجات من إعادة الإعمار وبناء القدرات. وركزت البعثة على جمع المعلومات المتاحة عن المواضيع الرئيسية التي طلبتها السلطات البيئية من أجل تحديد القضايا الرئيسية والتخطيط لبعثة تقييم كامل في شباط/فبراير و آذار/مارس ٢٠٠٥. وغطى نطاق بعثة تقصي الحقائق مواضيع من قبيل تفهم الآثار طويلة الأجل لتسونامي على إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية، وإعادة التأهيل للخدمات من أجل سلطة المحميات البحرية، وتحسين مدى استقرار الخط الساحلي الذي اضطرب نتيجة تمور الأمواج، وتقييم القدرة المؤسسية وتحديد مخاطر الكوارث المزمعة.

٤ - الصومال

٢١ - عقد اجتماع مشترك بين الوكالات في آذار/مارس ٢٠٠٥ لمناقشة استجابة الأمم المتحدة المحتملة لتقارير عن وجود نفايات خطرة في الصومال متصلة بتسونامي وذلك بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد تم الاتفاق على إيفاد بعثة من الأمم المتحدة إلى الصومال بخصوص هذه القضية. وشارك اليونيب في وقت لاحق في بعثة مشتركة بين الوكالات لتقصي الحقائق إلى منطقة بونتلاندي في الصومال في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وضمّت البعثة أيضاً

خبراء من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وتعذر تأكيد وجود مواد كيميائية سمية في أي مكان في الصومال، لا عن طريق عمل البعثة ولا أي عمل لاحق أدته وحدة البيئة المشتركة لليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيب، ولا الاستبيان الذي وزع على الحكومة الفيدرالية الانتقالية للصومال والشركاء الآخرين للصومال. ولا تزال مشاعر القلق قائمة مع ذلك، وقد نظم اليونيب في حزيران/يونيه اجتماع مائدة مستديرة أخرى بشأن الحالة البيئية في الصومال، وتلا ذلك دراسة مكتبية عن الحالة البيئية كمدخلات في عملية التقييم المشتركة للحاجات في الصومال التي يتصدر اليونيب فيها الجانب المتعلق بالمجموعة الفرعية الخاصة بالبيئة، وعملت الدراسة المكتبية على تحديد الفجوات البارزة في المعلومات عن موارد الصومال البيئية والطبيعية.

٥ - سري لانكا

٢٢ - تم إيفاد خبير بيئي إلى سري لانكا قدمته وحدة البيئة المشتركة بين اليونيب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ضمن بعثة لفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأجرت الفرقة تقييماً بيئياً سريعاً للمشاكل البيئية الحادة التي لها أهمية فورية ومباشرة لصحة البشر ورفاههم. واستخدمت نتائج التقييم البيئي السريع كمدخلات في عمليات التقييم البيئي الوطنية. كما تعاون اليونيب عن كثب مع فرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة إدراج أنشطة التقييم البيئية في النداء العاجل الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢٣ - وتعاون اليونيب عن كثب بعد ذلك مع وزارة البيئة والموارد الطبيعية للاضطلاع بتقييم تفصيلي للآثار البيئية لتسونامي وللدروس المستفادة منه. وقد صدر التقرير النهائي للتقييم البيئي في أعقاب تسونامي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، نظم برنامج العمل العالمي التابع لليونيب حلقة عمل تدريبية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن مبادئ القاهرة بشأن إعادة التأهيل وإعادة الإعمار لما بعد تسونامي. كما قام اليونيب بتزويد وزارة البيئة والموارد الطبيعية بالدعم التقني بشأن استعادة النظام الإيكولوجي الساحلي، بما في ذلك إعادة تحريج غابات المنغروف وصون الطبيعة، ومن أجل القيام بحملة توعية جماهيرية عن القضايا البيئية المصاحبة لإعادة الإعمار وحفظ الموارد الطبيعية.

٢٤ - وتعاون اليونيب عن كثب أيضاً مع وزارة البيئة والموارد الطبيعية ومع السلطة البيئية المركزية للشروع في عملية التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي من أجل المواقع المعرضة لتسونامي ومناطق أخرى في سري لانكا بغية تعزيز عمليات التوعية والتأهب على المستوى المحلي هذه لمواجهة كل من الكوارث الطبيعية والاصطناعية. وتمحورت الأنشطة حول بعثة أوفدت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ضمت زيارات للمواقع واجتماعات وحلقة عمل وسوف تستكمل في عام ٢٠٠٦. ومشروعين للبيان العملي في الموقع لعملية التوعية والتأهب لمواجهة الكوارث على المستوى المحلي.

٦ - تايلند

٢٥ - تم تقديم المساعدة لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة بواسطة مجموعة من الموظفين الموجودين في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لليونيب في بانكوك وخمسة موظفين إضافيين تم إرسالهم لتقديم الدعم التقني. وكان اليونيب قد أخذ يساعد وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في إجراء تقييم التكلفة الاقتصادية بما لحق بأربعة مواقع مختارة من أضرار متصلة بتسونامي من أجل إدماج الشواغل البيئية في أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. كما استضافت تايلند حلقتي عمل وطنيتين عن تنفيذ مبادئ القاهرة بشأن إعادة التأهيل والإعمار في المناطق الساحلية في أعقاب تسونامي كما يجري تنفيذ مشروع تجريبي في "مرتع هاد ثاي موانغ البحري الوطني" لإشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في استعادة وإدارة المرتع الوطني وموارده الطبيعية.

٢٦ - ويقدم اليونيب الدعم لحكومة تايلند في وضع قاعدة بيانات موحدة تستند إلى نظام المعلومات الجغرافية في المركز الوطني للمعلومات الساحلية والبحرية لتغطي المكونات الرئيسية للموارد البحرية والساحلية في ست مقاطعات منكوبة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم سلسلة من الحوارات دون الإقليمية عن أنشطة إعادة التأهيل والاستعادة من أجل إعادة تقييم الحاجات المحلية ذات الأولوية ومواصلة استحداث آليات تنفيذ فعالة. كما يقوم اليونيب بمساعدة تايلند في وضع سلسلة من الخرائط الرقمية التي تبين الحالة الراهنة لغابات المنغروف، التي تثبت أنها مفيدة في عمليات التخطيط لإعادة تأهيل تشكيلات المنغروف المتضررة وإيجاد مزارع منغروف في مناطق أخرى.

٧ - اليمن

٢٧ - أجرت بعثة تقصي حقائق تابعة لليونيب أوفدت إلى اليمن تقيماً سريعاً للآثار البيئية لتسونامي وللحاجات من إعادة الإعمار وبناء القدرات. وتخطط وحدة البيئة المشتركة بين اليونيب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبالتعاون مع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في اليونيب، لتنظيم حلقة عمل بشأن بناء القدرات من أجل اليمن في أوائل عام ٢٠٠٦، وستتضمن إدخال العمل بأداة التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي. أما مجال التركيز الرئيسي فيتضمن مع ذلك في تعزيز قدرة مركز الطوارئ البيئية لدى وزارة المياه والبيئة. وحلقة العمل هذه هي بمثابة نشاط متابعة لتقييم القدرة كانت قد أجرته الوحدة المشتركة في آذار/مارس ٢٠٠٥.

ثالثاً - الاستجابة البيئية لزلزل جنوب آسيا

٢٨ - استجابة للزلزل الذي ضرب منطقة جنوب آسيا، أوفدت وحدة البيئة المشتركة التابعة لليونيب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خبيرين بيئيين مدربين على يد فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم وتنسيق الكوارث أحدهما إلى مظفر آباد والآخر إلى إسلام آباد ومنسهره. وقد حددت مجموعة من الاحتياجات البيئية العاجلة وأوصت بالتوزيع الفوري للمساعدة الإضافية في مجالات إدارة النفايات وإدارة الأحراج والإنزلاقات الأرضية. وبدعم من حكومتي السويد وسويسرا، أوفدت الوحدة المشتركة تبعاً لذلك خبيرين معنيين بإدارة النفايات لضمان أن إدارة النفايات مدرجة بصورة تامة في مرحلة الاستجابة ولا سيما في مجالات

المياه والتصحاح وإدارة المخيمات والصحة. وتم توفير مبادئ توجيهية وقوائم تدقيق لمساعدة القائمين على الاستجابة للطوارئ بشأن إدارة النفايات الناجمة عن الرعاية الصحية وإدارة الأنقاض.

٢٩ - كما أوفدت الوحدة المشتركة خبيراً من حكومة سويسرا للمساعدة في أنشطة الإغاثة وضمن الدمج التام لإدارة الموارد الطبيعية في أنشطتها. وقام الخبير بتقييم عمليات إزالة الأحرار وتأثيراتها بالنسبة للفيضان والإنزلاقات الأرضية وقدم المساعدة للحكومة في وضع توصيات من أجل تلبية الأضرار الناجمة عن استخدام الأخشاب لأغراض التدفئة وعمليات إعادة الإعمار المبكرة. كما أرسلت الوحدة المشتركة خبيراً بشأن استقرار الإنزلاقات بدعم من حكومة سويسرا لمساعدة السلطات في باكستان في عمليات التنظيف وفي تنفيذ التدابير الرامية للتخفيف من حدة الإنزلاقات الأرضية التي تعمل على إعاقة جهود الإغاثة.

٣٠ - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دُعِيَ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإسهام في تقييم الأمم المتحدة لاحتياجات الإنعاش المبكر في الزلزل ولتوجيه قطاع البيئة. وقد قام اليونيب بصياغة الجزء المتعلق بتقييم الاحتياجات من قطاع البيئة بالتعاون الوثيق مع وزارة البيئة والكثير من الشركاء الآخرين بما فيهم وحدة البيئة المشتركة لليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. وقد دشنت حكومة باكستان تقييم الاحتياجات في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣١ - أما الجزء البيئي من تقييم الاحتياجات فيوصي بتقييم بيئي أكثر تفصيلاً إلى جانب مداخلات فورية موجهة نحو الإنعاش لتحسين إدارة النفايات والموارد الطبيعية وكذلك التخطيط والإدارة البيئيين لمرحلة الإنعاش. وبوجه خاص وبالنسبة لمرحلة الإنعاش المبكرة ومدتها ١٨ شهراً يقترح جزء البيئة مداخلات ذات أولوية للتعامل مع كميات غير مسبوقه من النفايات والأنقاض التي تولدت عن الزلزل بشكل إنزلاقات أرضية ومبانٍ وبنى تحتية متضررة أخرى ونفايات صلبة ونفايات بشرية ونفايات الرعاية الطبية ومواد خطرة أخرى. ويقترح جزء البيئة أيضاً مداخلات ذات أولوية للحد من فرض ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية مثل إزالة النباتات لأغراض إعادة الإعمار وكذلك لاحتياجات تتعلق بالتدفئة والطبخ واحتياجات الطاقة الأخرى؛ والإنزلاقات الأرضية على منحدرات قد تعرضت بالفعل لاضطراب من جراء الأنشطة الإهتزازية والرعي وإزالة النباتات الأخرى والتآكل وتلوث المياه وانفجارات البحيرات؛ والتأثيرات على الموائل والمراتع والمناطق المحمية. أما الميزانية الإجمالية المقدرة للمداخلات البيئية ذات الأولوية تلك فتبلغ حوالي ٢٢ مليون دولار ويعتقد أن المجموع بالنسبة لتقييم الاحتياجات على امتداد جميع القطاعات بما في ذلك البيئة قد يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار.

٣٢ - وبناء على طلب من وزارة البيئة في باكستان، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتجميع تقرير تقييم بيئي تمهيدي تستخدمه الوزارة في تشجيع الإنعاش الفوري وتلبية الاحتياجات البيئية الأطول أجلاً. وقد عمل اليونيب بشكل وثيق مع وزارة البيئة وتشاور مع العديد من الخبراء والمنظمات في باكستان لتجميع التقرير. ويشير التقرير بوجه خاص إلى عمل قد قام به سابقاً خبراء فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث. وقد قام السيد شفقت

كاكاخيل، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزير البيئة في باكستان بتدشين التقييم البيئي التمهيدي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في إسلام آباد.

٣٣ - وينخرط برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً في تصميم برنامج إنعاش بيئي بالتعاون مع وزارة البيئة وسيشكل البرنامج مسعى يستند إلى قدرات منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

رابعاً - الإجراءات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ألف - معلومات أساسية

٣٤ - بالإضافة إلى الإجراءات المشتركة التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن عمليات تسونامي للمحيط الهندي وزلزل جنوب آسيا فقد تعاونت الوكالتان من خلال عدد من الأنشطة بواسطة وحدة البيئة المشتركة لليونيب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وذلك على النحو الوارد بالتفصيل أدناه.

٣٥ - وتمثل الوحدة المشتركة ترتيباً تعاونياً فريداً عمل لما يزيد عن عشر سنوات فهو يضمن استجابة الأمم المتحدة المتكاملة للطوارئ من أجل البلدان التي تواجه طوارئ بيئية وكوارث طبيعية. ومن خلال العمل سوية تجمع المنظمتان الخبرة البيئية المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الولاية الأساسية للاستجابة الإنسانية الخاصة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٦ - ومن أجل توفير المساعدة للبلدان المنكوبة بالكوارث، تقوم آلية فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعبئة خبرة وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وبناءً على طلب موجه من بلد انتكبت بكارثة من نوع ما، يمكن إرسال فريق الأمم المتحدة المعني بتنسيق وتقييم الكوارث في غضون ساعات لإجراء تقييم سريع للاحتياجات ذات الأولوية ولدعم السلطات الوطنية والمنسق المقيم للأمم المتحدة في تنسيق الإغاثة الدولية. وكما أن أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بتنسيق وتقييم الكوارث فهي في حالة تأهب دائم للانضمام إلى بعثات الإغاثة في أعقاب الكوارث والطوارئ الإنسانية. وينضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آلية فريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث من خلال الوحدة المشتركة.

باء - حرائق الغابات

٣٧ - ومن بين الأمثلة الأخيرة على أداء الوحدة المشتركة المداخلات المتعلقة بحرائق الغابات في أندونيسيا وبيرو التي أجرى الموظفون فيها مهمات تقييم وأصدروا تقارير وشاركوا في اجتماعات استشارية. وقد رحبت الحكومات المعنية بشكل واسع بالمساعدة المقدمة للحؤول دون نشوب حرائق الغابات وستعقد مناقشات من أجل أنشطة المتابعة.

جيم - تقييمات المخاطر والاحتياجات

٣٨ - وفي أعقاب تقارير وسائل الإعلام التي صدرت وأشارت إلى أن سدا طبيعياً يحفظ بحيرة نيوس في شمال غرب الكاميرون يتعرض لخطر الانهيار، قدمت الوحدة المشتركة تقييماً فورياً للوضع من أجل توفير خط الأساس الواقعي لاتخاذ المزيد من الإجراءات؛ وكانت نتيجة التقارير الناشئة عن ذلك أنه يحتفل إهيار السد في غضون خمس سنوات مما يهدد حوالي ١٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في إتجاه مجرى النهر في الكاميرون ونيجيريا ويحتفل أن يصحبه انبعاث لغممة من ثاني أكسيد الكربون. وقد قضت غيمة ماثلة على ١٧٠٠ شخص في الكاميرون في عام ١٩٨٦. ويضم التقرير توصيات مقدمة إلى الحكومة وإلى المجتمع المانح بشأن التدابير العاجلة التي يجب أن تتخذ للحوول دون انهيار السد.

٣٩ - وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أدى إعصار ستان إلى أمطار غزيرة في أجزاء من أمريكا الوسطى مؤثراً بصورة خاصة على المناطق المرتفعة الغربية والجنوبية من غواتيمالا حيث أدى إلى حدوث فيضانات وإنزلاقات طينية وقد أجرى فريق من أفرقة الأمم المتحدة المعنية بتنسيق وتقييم الكوارث تقييماً للاحتياجات البشرية وقام خبير بيئي يعمل بالتعاون مع الوحدة المشتركة بإجراء تقييم سريع للتأثير البيئي وقدم أساساً لعمل لاحق على قدر أكبر من التفصيل.

دال - أنشطة أخرى للوحدة المشتركة

٤٠ - في تموز/يوليه ٢٠٠٥ قادت الوحدة المشتركة بعثة بناء قدرات متعددة أصحاب المصالح إلى جمهورية إيران الإسلامية للمساعدة في إنشاء مركز للطوارئ البيئية. وشارك مركز التأهب والتوعية لمواجهة الطوارئ البيئية على المستوى المحلي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه البعثة. وعقدت مجموعة من الاجتماعات الفردية والاجتماعات الاطلاعية إلى جانب أخرى مع إدارة البيئة وجمعية الهلال الأحمر الإيراني ووزارة الداخلية وعقدت حلقة عمل مدتها يوم واحد لتبادل الدروس المستفادة ومناقشة الخيارات المحددة لمركز الطوارئ البيئية مع وجود ممثلين لتلك المنظمات ومنظمات أخرى. بمن فيهم ممثلي مدينة طهران.

٤١ - أعدت الوحدة المشتركة فصلاً عن الطوارئ البيئية كجزء من الكتيب الإرشادي الميداني لفريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث لتوفير التوجيهات لأعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث في تغطية الجوانب البيئية من الكوارث أثناء البعثات.

٤٢ - وقد عملت الوحدة المشتركة إلى جانب الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ، على تيسير دورة دولية تابعة لشراكة حلف الناتو من أجل السلم بشأن عمليات الكوارث البيئية. كما دعمت المشاركة فيها من اليمن وجمهورية إيران الإسلامية كجزء من أنشطة بناء القدرات الجارية للوحدة المشتركة في تلك البلدان.

٤٣ - وفي آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عملت الوحدة المشتركة على تيسير التدريب بشأن التأثيرات البيئية الثانوية أثناء الاستجابة للكوارث الطبيعية في دورة الاستقراء للأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث لآسيا التي عقدت في سنغافورة.

هاء - التطوير المستقبلي للوحدة المشتركة

٤٤ - أعدت الوحدة المشتركة ورقة موقف بشأن الاتجاهات والفرص المرتقبة التي تحدد الفرص التالية لمواصلة تطويرها:

(أ) تعزيز سجل الخبراء الخاص بالوحدة المشتركة ولا سيما من خلال الاتفاقات الجديدة مع البلدان المانحة والخبراء مصحوبة بعقود جديدة ومن نوع "الحفظ حسبما يتناسب"؛

(ب) تطوير منهجية تقييم لاستخدامها في الساعات التي تلي مباشرة الكارثة بالتعاون مع هيئة تضم فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم وتنسيق الكوارث والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ حسب المطلوب وهذه الأساليب بالرغم من أنها تركز على القضايا الفورية، يجب أن ترتبط بالتقييم والإجراءات طويلة الأجل؛

(ج) القيام إلى جانب البلدان النامية بتطوير وحدات دعم بيئية بمعدات قياس أساسية وتدريب ذي صلة للخبراء البيئيين؛

(د) تطوير إجراءات للاتصال مع المنظمات الدولية المعنية بالطوارئ البيئية واستكشاف إمكانية تطوير خطة استجابة للطوارئ البيئية لتعزيز فعالية الاستجابة وزيادة التعاون وتحسين الكفاءة وتشكيل أساس النتائج وقياس التماسك بين الأنشطة الأقصر أجلاً للوحدة المشتركة والأنشطة الأطول أجلاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) ضمان الاستجابة الكفؤة للطوارئ البيئية وبناء القدرات بشأن التأهب للاستجابة وذلك باستخدام الأدوات الأساسية للوحدة المشتركة مثل المبادئ التوجيهية لتطوير خطط الطوارئ البيئية الوطنية والمبادئ لإنشاء آلية وطنية للاستجابة للطوارئ البيئية فيما يتم أيضاً تعزيز المنهج المستخدم لبناء القدرات بشأن الطوارئ البيئية على المستوى القطري؛

(و) القيام لدى اضطلاعها بدورها كأمانة لشراكة الطوارئ البيئية بتحفيز مشاريع جديدة تفي باحتياجات أصحاب المصلحة وذلك بخلق ارتباطات بين المنع والتأهب والاستجابة.

٤٥ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقة عمل مشتركة خلصت إلى أن المؤسسات ستقومان بما يلي:

(أ) زيادة استخدام مقومات كل منهما بما في ذلك من خلال تدريب المزيد من خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وارسالهم في بعثات طوارئ تابعة لأفرقة الأمم المتحدة المعنية بتقييم الكوارث؛

(ب) تحسين إدراج خطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يبذله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من جهود بشأن التأهب والاستجابة للكوارث والاستفادة بشكل تام من معلومات الإنذار المبكر وقدرات التخطيط الخاصة باليونيب للتأهب للاستجابة الفعالة؛

- (ج) التعاون في وضع آليات من شأنها أن تضمن الاستجابة الفعالة بما في ذلك منهجية التقييم البيئي السريع الجديد وتشغيل الإجراءات التي تعمل على تبسيط الإشعار بالطوارئ والاستجابة لها فيما يتم أيضاً تعزيز الارتباطات لبناء الاستجابة البيئية والإنعاش البيئي؛
- (د) زيادة تعزيز وتطوير التعاون فيما بينهما.

خامساً - الإجراءات المتخذة مع شركاء آخرين

٤٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب حكومة باكستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم ندوة وطنية بشأن تقييم الأضرار التي لحقت بالموارد الطبيعية من جراء الإنسكاب النفطي من الناقل "Tasman Spirit". واتفق المشاركون على استراتيجية تضمنت الاستعادة المباشرة وغير المباشرة للنظم الايكولوجية الساحلية والاستعادة التعويضية وإنشاء صندوق استئماني للتعويض عن أضرار نجمت عن ناقل "Tasman Spirit".

٤٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥ قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب جامعة سوازيلند ووزارة السياحة والبيئة والاتصال في سوازيلند بتنظيم حلقة عمل عن تطبيق واستخدام معارف السكان الأصليين في حفظ الطبيعة وإدارة الطوارئ البيئية. واستعرضت حلقة العمل معلومات من خمسة مجالات من مجالات التنمية المستدامة: حفظ واستخدام التنوع البيولوجي؛ إدارة الكوارث الطبيعية؛ إنتاج النبات الغذائي؛ الطب التقليدي؛ والتخفيف من وطأة الفقر. كما استعرضت نماذج تدريبية في كل مجال من المجالات التي تستهدف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما فيها المدربين والقادة المجتمعيين والعاملين في مجال الإرشاد الزراعي والعاملين في المجال الصحي والمدراء في مجال الكوارث وواضعي السياسات والمخططين الإنمائيين والقائمين على التعليم على المستوى الابتدائي والثانوي والثالث والأوساط الإعلامية. وقدم تقريرها معلومات عن مختلف أنواع معرفة السكان الأصليين المستخدمة في حفظ الموارد الطبيعية وإدارة الكوارث الطبيعية وستساعد في تشجيع استخدام معرفة السكان الأصليين في الحفاظ البيئي وإدارة الكوارث على المستويين القطري والمحلي.

٤٨ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيروبي إلى جانب مركز التنبؤات والتطبيقات المناخية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المنتدى السادس عشر لتوقعات المناخ للقرن الأفريقي الأكبر. وحضره أكثر من ١٢٩ مشاركاً مع ممثلين من بوروندي وحيبوتي وأريتريا وأثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال وأوغندا وزمبابوي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمكتب الأفريقي لإدارة الولايات المتحدة الوطنية البحرية والجوية ومكتب الأرصاد الجوية للمملكة المتحدة (تطبيقات التنبؤات طويلة الأجل). وقد ركز على أنماط الطقس للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر حين يكون هطول الأمطار حرجاً بصورة خاصة بالنسبة للمزارعة في المنطقة شبه الإقليمية بأسرها. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن استخدام معرفة السكان الأصليين من قبل المجتمعات المحلية في توفير خدمات الإنذار المبكر بالجفاف وحدوث الفيضانات وفي تطوير

استراتيجيات مواجهتها. وخلص المنتدى إلى أن هطول الأمطار بشكل جيد يحتمل أن يحدث في أربعة أقاليم من الأقاليم المناخية الثمانية من المنطقة شبه الإقليمية.

٤٩ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى جانب مركز التنبؤات والتطبيقات المناخية حلقة عمل عن تطبيق واستخدام معرفة السكان الأصليين في مجال حفظ الطبيعة وإدارة الكوارث الطبيعية في كينيا واستعرضت حلقة العمل وتحققت من صحة المعلومات التي جمعت في خمسة أجزاء من البلد ومن المواد التدريبية أيضاً مما ساهم في تشجيع استخدام معرفة السكان الأصليين في حفظ الطبيعة وفي إدارة الطوارئ البيئية.

٥٠ - وركزت القضية الرابعة لنشرة أخبار الطوارئ البيئية لليونيب على العواصف الغبارية والرملية وغالباً ما تحدث أو تتفاقم من جراء سوء الإدارة البيئية الناجمة عن مجموعة من العوامل بما فيها إزالة الأحراج وتدهور وضع المراعي وإجهاد الحقول المزروعة والأراضي المروية بالماء المالحة وموارد المياه الجوفية المستنفدة والمسطحات المائية المنكمشة كما هو الوضع في بحيرة تشاد وبحر الآرال أما القضية ٤ من النشرة الإخبارية فتقدم معلومات تصف العواصف الغبارية والرملية وأسبابها وتأثيراتها والأساليب المستخدمة لإكتشافها والخيارات المتاحة للتخفيف من حدتها والتحكم بها.

٥١ - وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً شاملاً للإعصار الإستوائي توكاج (الإعصار الإستوائي ٢٣ من ٢٠٠٤) الذي ضرب وسط اليابان وذلك بغية تفهم أسباب الفيضانات الهائلة التي أدت إليها. كما درس تقييم مستوى التأهب ونظر في العوامل المسببة لتأثيرات الكارثة وبعد أن تم توثيق تدابير التأهب التي وضعت في اليابان، قدم التقييم دروساً قيمة تتعلق بالتخفيف من الحدة وبالإدارة في بلدان أخرى التي تواجه كوارث مماثلة.

سادساً - الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها

ألف - المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث

٥٢ - لعب اليونيب دوراً أساسياً في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ويستمر في دعم أهداف الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار هيوغو للعمل ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ المتفق عليه أثناء المؤتمر. وقد عقد المؤتمر من أجل إلتماس طرق للحد من التعرض للكوارث في إطار التنمية المستدامة وتحديد الثغرات والتحديات وزيادة الوعي بأهمية سياسات الحد من الكوارث وتيسير تنفيذها. كما رمى إلى زيادة موثوقية وتوافر المعلومات المناسبة المتصلة بالكوارث للجمهور ووكالات إدارة الكوارث في جميع الأقاليم على النحو المبين في الأحكام ذات الصلة من خطة جوهانسبرج للتنفيذ.^(١)

٥٣ - ومن بين النقاط البارزة لمشاركة اليونيب في المؤتمر ما يلي:

(١) خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

- (أ) تقرير المدير التنفيذي أثناء اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى بعنوان "مخاطر الكوارث: تحدي التنمية المقبل"؛
- (ب) تقارير أثناء جلسة فريق المجموعة الفرعية ٤ بشأن "الحد من عوامل الأخطار الكامنة" والتحضير لورقة النقاش الناشئة عن ذلك وتقارير لتلبية متطلبات تقديم تقارير الفريق إلى الجلسات العامة والاجتماعات الحكومية الدولية؛
- (ج) تقارير أثناء اجتماع المائدة المستديرة الأفريقية التي استضافتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في أفريقيا؛
- (د) تنظيم دورة مواضيعية بعنوان "الإدارة البيئية والحد من الكوارث: بناء شراكة متعددة أصحاب المصلحة"؛
- (هـ) مؤتمر صحفي لتدشين تقرير دراسة عن الإعصار الإستوائي توكاج؛
- (و) فعالية صحفية مشتركة بشأن دور القطاع المالي وقطاع التأمين في الحد من الكوارث؛
- (ز) المشاركة في الجلسة العامة الاستثنائية بشأن كارثة تسونامي في المحيط الهندي؛
- (ح) تيسير عقد ندوة عامة لمركز الأمم المتحدة المعني بالتنمية الإقليمية بشأن بناء مجتمعات محلية أكثر أماناً لمواجهة الكوارث؛
- (ط) تقرير أثناء دورة موازية للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن الإنذار المبكر بعنوان "نظم الإنذار المبكر المتحمورة حول الإنسان"؛
- (ي) تقرير يقدم أثناء الدورة التقنية الخاصة بشأن الإنذار المبكر لتسونامي في المحيط الهندي؛
- (ك) تقرير مقدم من وحدة البيئة المشتركة لليونيب/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أثناء دورة موازية "الاستجابة الفعالة من خلال التنسيق والشراكة والتقييم المتكامل".
- ٥٤ - وقد أقام اليونيب فريقاً عاماً داخلياً معنياً بالبيئة ومخاطر الكوارث لتعقب مساهمة اليونيب في تنفيذ إطار هيوغو للعمل ولتأييد زيادة دمج شواغل مخاطر الكوارث في برامج اليونيب.

باء - الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية

٥٥ - اشترك في عقد الاجتماع السادس للفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكان البند المدرج على جدول الأعمال إطار اليونيب الاستراتيجي بشأن الوقاية من الطوارئ والتأهب لها وتقييمها والتخفيف من حدتها والاستجابة لها الذي كان ينسقه فرع إدارة الكوارث شعبة اليونيب لتنفيذ السياسات البيئية على أساس مقرر مجلس الإدارة ٨/٢٢. وقد ناقش الاجتماع الإطار الاستراتيجي وقدم مدخلات للاستعراض على أساس الورقة التي أعدها اليونيب.

٥٦ - كما ناقش اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية الاستجابة البيئية لكارثة تسونامي في المحيط الهندي استناداً إلى الوثيقة "الاستجابة للطوارئ والطوارئ البيئية أثناء زلزل المحيط الهندي - تسونامي: دروس أولية للاستفادة منها"^(٢) وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الاستجابة الدولية للجوانب البيئية لكارثة تسونامي إيجابية جداً فقد استدعى الأمر إحداث تحسينات من حيث تعزيز التنسيق الكامل وبلورة المنهجيات المشتركة من أجل التقييم البيئي.

٥٧ - كما أعرب العديد من ممثلي البلدان أثناء اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية بمن فيهم ممثلي السنغال ونيجيريا، عن استعدادهم لتنفيذ برنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي في بلادهم. وقد أكدت المناقشات التي دارت مع ممثلي البرازيل وأندونيسيا والمغرب ورومانيا وسري لانكا رغبتهم في تعزيز المشاريع المتصلة ببرنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي في تلك البلدان.

٥٨ - وقدم تقرير أثناء اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية عن الأنشطة المستقبلية لوحدة البيئة المشتركة لليونيب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتضمنت تلك وضع المزيد من التشديد على التعاون مع برنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي وقيام شعبة اليونيب للتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد بتوفير التدريب بشأن الطوارئ البيئية لأؤلئك المشاركين في بعثات الوحدة المشتركة والترويج لبرنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي لجمهورية إيران الإسلامية واليمن ومشاركة هذا البرنامج في اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية في المستقبل. وأيد اجتماع الفريق تأييداً كبيراً الأنشطة التي اقترحت في ورقات المعلومات الأساسية وأبدى تقديراً بوجه خاص للتعاون بين برنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي ووحدة البيئة المشتركة لليونيب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

جيم - برنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي

٥٩ - يجري تعزيز برنامج التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ التابع لليونيب بوصفه الوسيلة الأساسية لعمل اليونيب على المستوى المحلي لمنع الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى والتأهب لها مثل الكوارث الصناعية. ولزيادة تشجيع عملية التوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي يقوم اليونيب بتنقيح وتطوير وبلورة أدوات وأساليب جديدة لإعادة تجميعه بوصفه برنامج متعدد المخاطر للحد من الكوارث وبوصفه قادر على تمكين المجتمعات المحلية من تحديد وتقييم ومنع والتأهب لتأثيرات أي شكل من أشكال الكوارث بطريقة متكاملة وتشاركية وقائمة على أساس المجتمع المحلي. كما تمت تغطية المخاطر المتعددة كما هو الحال حين يمكن للكوارث التي يستحثها البشر أن تؤدي إلى كارثة طبيعية أكبر أو بالعكس. ويركز اليونيب على تطوير وتنفيذ مشاريع نموذجية ومشاريع بيان عملي يمكن في إطارها تطوير نهج جديد لاختباره وتوضيحه وتنقيحه ومن ثم نشره.

(٢) وثيقة الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية EU/AG/37. متاحة على المواقع الشبكي

<http://ochaonline.un.org/GetBin.asp?DocID=3405>

دال - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث: فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث

٦٠ - إدراكاً للتأثيرات السلبية للكوارث على البيئة والأدوار المحتملة للإدارة المعلومات البيئية والإدارة البيئية للحد من مخاطر الكوارث عمل اليونيب بصورة ثابتة وأيد بشكل قوي زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية في جميع مراحل إدارة الكوارث.

٦١ - ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، أنشأ اليونيب فريقاً عاملاً معنياً بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث يرمي إلى تعزيز فهم الشواغل البيئية وإدراجها في تنفيذ إطار هيوغو للعمل من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي. وسوف يعزز الفريق العامل تفهم الارتباطات ذات الاتجاهين بين البيئة والحد من مخاطر الكوارث من كل من المنظور العلمي ومنظور السياسات وسيستجيب للطلبات بشأن التوجيهات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة من نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

سابعاً - ملاحظات أساسية

٦٢ - أدت الأنشطة التي تمت في خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بشأن الاستجابة للطوارئ البيئية ومنع حدوث الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر إلى تزويد اليونيب بتجربة قيمة سوف تنعكس في عمله المستقبلي ومن بعض الملاحظات الأساسية ما يلي:

(أ) ساهمت التقييمات البيئية المبكرة فيما بعد الكوارث والخبرات البيئية على المستوى الميداني وكذلك في آليات تنسيق الأمم المتحدة في تحديد المخاطر البيئية أثناء عمليات الإنعاش وحفز التدابير المناسبة للتخفيف من حدة التأثيرات؛

(ب) إن الإنجازات الإيجابية في مجال الاستجابة للطوارئ البيئية وأنشطة الإنعاش يتعذر تحقيقها دون المشاركة الاستراتيجية مع السلطات البيئية والوطنية؛

(ج) أسفرت جهود إدارة الكوارث البيئية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عن الاعتراف بأهمية إدراج الشواغل البيئية في الاستجابة للكوارث وأنشطة الإنعاش والحد من المخاطر؛

(د) وخلال سنوات من الخبرة، تم الاعتراف بصورة أكبر بقيمة التعاون بين اليونيب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقد صرحت الهيئتان ثانيةً بالتزامهما بالعمل معاً؛

(هـ) ينبغي زيادة تطوير عمليات تقييم الاحتياجات فيما بعد الكوارث بما في ذلك تخطيط عمليات الإنعاش بالاستناد إلى الاستعراض التقني السليم لأدوات وآليات التقييم؛

(و) ولولا مشاركة اليونيب في عمليات تقييم الاحتياجات، تم تجاهل القطاع البيئي والانتقاص من شأنه؛

(ز) يجب النظر في الشواغل البيئية والأخرى المتعلقة بمخاطر الكوارث في المراحل المبكرة من عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار وذلك لتلافي نشوء مخاطر جديدة؛

- (ح) إن التعامل مع الاحتياجات في أعقاب الكوارث يتطلب الإلتزام المستدام ووجود خطة متجددة ومرنة للتصدي للقضايا البيئية أثناء عملية الإنعاش؛
- (ط) يمكن للسلطات البيئية ومدراء الكوارث القيام بدور أساسي في تعزيز إدارة الكوارث على المستويين الوطني والإقليمي والحد من المخاطر المستقبلية من خلال زيادة المشاركة في منع الكوارث والتأهب والاستجابة لها وفي جهود الإنعاش؛
- (ي) يمكن تدنية بعض من المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث وعمليات الإنعاش والإغاثة في أعقاب الكوارث من خلال زيادة التشديد على التأهب لها ومنعها؛
- (ك) ينبغي توجيه المزيد من الاهتمام والموارد نحو الانتقال من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة الإنعاش في أوضاع ما بعد الكوارث؛
- (ل) إن زيادة الاهتمام بالتوعية والتأهب على المستوى المحلي لن يعمل فقط على التخفيف من الخسائر الناجمة عن الكوارث لكنه سيؤدي بشكل كبير إلى تيسير جهود الاستجابة والإنعاش؛
- (م) إن تأييد مفهوم "إعادة البناء الأفضل" يخلق فرصاً قيمة لإدخال تكنولوجيات وممارسات إدارة مأمونة من الناحية البيئية والتي تسهم في استدامة الإنعاش والتنمية؛
- (ن) تضطلع النظم الإيكولوجية الطبيعية بدور بارز في عزل المجتمعات المحلية عن تأثيرات المخاطر الطبيعية بالرغم من أنه ثمة ما يدعو إلى وجود أساس علمي أقوى إذا كان الهدف هو تطبيق مبادئ ذات صلة في مجال استعادة النظم الإيكولوجية الساحلية.
- ٦٣ - ويجري أخذ الملاحظات الواردة أعلاه في الاعتبار في الاستراتيجية الجديدة لفرع إدارة الكوارث التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.